"تحليل آليات انتقال آثار السياسة المالية في استهداف البطالة للمدة (1990- 2016) العراق حالة دراسية "

أ.م.د حيدر علي الدليمي م.د عبد الجاسم عباس الخالدي

المستخلص

مشكلة البطالة من المشاكل الاقتصادية على الصعيد الاقتصاد الكلي التي تحتاج الى مجموعة من الحلول لمعالجتها، وقد اختلفت الآراء حول هذه المشكلة فمنهم من لم يؤمن بوجود هذه المشكلة (المدرسة الكلاسيكية) باعتبار أن آلية السوق جديرة بحل هذه المشكلة، في حين أقرت المدرسة الكينزية بوجود هذه المشكلة في الاقتصاديات وان التدخل الحكومي جدير بحلها من خلال سياسة الطلب الفعال، مما دفع الولايات المتحدة الامريكية والدول الصناعية الكبرى الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية منذ أزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي لتعزيز النشاط الاقتصادي العام وتحقيق الاستقرار وبسبب التطور الذي حصل في المجتمعات فقد اصبحت هنالك انواع كثيرة لمشكلة البطالة مما دفع بالسياسات الاقتصادية الى معالجتها بوسائل عديدة ، فمثلا في مطلع التسعينات من القرن الماضي دخلت مصر في حزمة من السياسات الاقتصادية والمالية بعد تنفيذها لبرنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تم بموجبه تحرير اسعار صرف الجنيه وزيادة الحصيلة الضريبية وترشيد الانفاق العام وذلك باتباع سياسة مالية تقشفية كان نتاجها تراجع معدلات نمو النفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي، وبقدر تعلق الآمر بأساليب معالجة البطالة من خلال السياسة المالية وادواتها فقد كانت لها مساهمات متواضعة وخاصة في البلدان النامية ومنها العراق بفعل الظروف السياسية التي انعكست بشكل واضح على الوضع الاقتصادي ، حيث ارتفعت نسب البطالة وخصوصاً بعد 2003 مما جعل الحكومة العراقية تبدأ بوضع معالجات للتخفيف من هذه المشكلة ومحاولة استخدام ادوات السياسة المالية كالضرائب والإنفاق العام في تحريك الطلب الكلي واستقطاب اكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة ، وعلى الرغم من هذه الأساليب لمعالجة مشكلة البطالة لكن هذه الأساليب لا يزال تأثيرها ضعيفاً مما يقتضي اجراء تنسيق فعال بين السياستين السياسية المالية والنقدية للحد من هذه البطالة.

اهتم هذا البحث بدراسة وتحليل آليات أثر المؤشرات المالية في البطالة وهي احدى العوامل المهمة في الاستقرار الاقتصادي للعراق للمدة (1990 – 2016) باستخدام نماذج متعددة قدرت بالبرنامج الإحصائي واختبرت احصائيا وقياسيا لتحديد تغيرات العلاقات الاقتصادية التي تولدها المتغيرات الرئيسة للسياسة المالية في متغيرات الاستقرار الاقتصادي .